

أعلنت الجزائر يوم الاثنين عن تعيين عبد المالك سلال رئيسا جديدا للوزراء، في أول تعيين ضمن تعديل وزارى سيتم الإعلان عن باقى أسماء الوزراء فى وقت لاحق.

وجاء فى بيان رئاسى نقلته وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة "أنهى اليوم طبقا لأحكام المادة 77 الفقرة الخامسة مهام الوزير الأول السيد أحمد أويحيى الذى قدم له استقالة الحكومة". وأضاف البيان أن "رئيس الجمهورية عين السيد عبد المالك سلال فى منصب وزير أول".

وهذه الخطوة جاءت من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات التشريعية، فى وقت يستعد فيه البرلمان لمناقشة مشاريع قوانين أهمها قانون المحروقات.

وسلال (62 عاما) عضو فى حزب التجمع الوطنى الديمقراطى - الذى حل ثانيا فى الانتخابات التشريعية الأخيرة التى فازت بها جبهة التحرير الوطنى - وقد تولى فى الحكومتين السابقتين على التوالي حقيقتى الداخلية والموارد المائية، وقبلهما كان محافظا لعدد من الولايات.

ولست هذه أول مرة يختار فيها بوتفليقة رئيسا للوزراء من خارج الحزب الفائز بالانتخابات التشريعية، لكن الوزارة الأولى ظل يتداول عليها لـ 17 عاما حزبا جبهة التحرير والتجمع الوطنى الديمقراطى.

وقد جعل تأخر بوتفليقة فى اختيار رئيس وزراء بعض سياسىي المعارضة يتحدثون عن جمود سياسى فى البلاد. وكانت الأحزاب الإسلامية بين أبرز الخاسرين فى الانتخابات التشريعية، وهى انتخابات اتهمت السلطات بتزويرها. وكانت قد ثارت تساؤلات فى الشارع الجزائرى حول هوية وموعد رئيس الوزراء الجديد فى الجزائر، ليحل محل أحمد أويحيى.

كما استمر الجدل حول الرئيس الجديد للجزائر للبلاد خلفا لعبد العزيز بوتفليقة، بعد انقضاء فترته الثالثة. ومن الصعب التكهن بما يدور داخل نظام الحكم فى الجزائر، الذى يوصف بأكثر الأنظمة انغلاقا والأكثر صعوبة فى الاختراق.

وينص الدستور الجزائرى على وجوب استقالة رئيس الوزراء بعد الانتخابات التشريعية التى جرت فى العاشر من مايو الماضى، وكان على الرئيس بوتفليقة إما أن يكلف أويحيى بتشكيل حكومة جديدة، أو تعيين رئيس جديد للوزراء. وطرح أيضا سؤال آخر هام فيما يتعلق بالوضع فى الجزائر وهو إلى متى يمكن أن يصمد تماسك الإدارة السياسية فى هذه الدولة النفطية، فى ظل ربيع عربى، وصفه قادة سياسيون جزائريون، بـ "الطوفان العربى".

فالجزائر، التى تملك احتياطا نقديا ضخما من تصدير النفط و الغاز، تمكنت من استخدام عائداته فى تهدئة الاضطرابات الشعبية إلى حد ما.

كما استطاعت السلطة معالجة المسائل الأمنية حتى الآن بهدوء، وقد ساعدها على ذلك رفض الكثيرين، ممن مازالوا يتذكرون الآلام التى مرت بها الجزائر، خلال التسعينيات من القرن الماضى، و التى أودت بحياة زهاء مئتي ألف قتيل، نتيجة صراع على السلطة، التى فاز بها الإسلاميون وأجهزها العسكريون فى الجزائر.

وجاء اختيار رئيس الوزراء الجديد فى وقت يناقش فيه البرلمان الجديد - الذى يسيطر عليه حزبا جبهة التحرير الوطنى والتجمع الوطنى الديمقراطى (وكلاهما يؤيد الرئيس بوتفليقة) - فى دورته الخريفية ثلاثة قوانين أساسية، إضافة إلى دستور جديد.

وحسب رئيسي الغرفة السفلى والعليا للبرلمان محمد العربى ولد خليفة وعبد القادر بن صالح يتعلق الأمر بقانون المالية الذى يتضمن موازنة 3102، وقانون مهنة المحاماة، وقانون المحروقات الجديد الذى يعدل قانونا سن فى 5002، ولقى انتقادات واسعة من شركات البترول العاملة فى الجزائر، وهى بلد يعتمد فى مداخيله من العملة الصعبة على النفط.

ودعا بن صالح - متحدثا اليوم فى افتتاح دورة الخريف عن قانون المحروقات الجديد - إلى "إيجاد توازن بين المستجدات الحاصلة فى الساحة النفطية الدولية وبين مصالح بلادنا السياسية".

ووعد بوتفليقة فى أبريل 2011 بسلسلة من الإصلاحات بينها تعزيز دور البرلمان وتعديل الدستور، وفتح الفضاء الإعلامى، وتسهيل العمل الحزبى.

وتستعد الجزائر لانتخابات محلية نهاية نوفمبر بمشاركة أكثر من 47 حزبا، تضاف إليها أحزاب سيرخص لها الأسابيع القادمة. محكمة الجزاء الدولية تفرض طلب رادوفان كرادجيتش لمحاكمته مجددا

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 04/09/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com